

شركة الفنار للمقاولات العموميه

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية

فى

٣١ ديسمبر سنة ٢٠٢٢

(وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها)

1	تقرير مراقب الحسابات
2	قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2022
3	قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
4	قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
5	قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
6	قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
28 - 7	الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي شركة الفنار للمقاولات العمومية والانشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير " شركة مساهمة مصرية "
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الفنار للمقاولات العمومية والانشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لاحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر سنة 2022 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتمة الاخرى .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤلية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤلية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤلية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسؤليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة الفنار للمقاولات العمومية والانشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير " شركة مساهمة مصرية " في 31 ديسمبر سنة 2022 ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في : 05 / 03 / 2023

مراقب الحسابات
دكتور / محسن إبراهيم

عبدالله

سجل المحاسبين والمراجعين رقم 5412

سجل هيئة الرقابة المالية رقم 165

سجل البنك المركزي رقم 218

سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 566

شركة الفنار للمقاولات العمومية و الانشاءات و التجاره و الاستيراد و التصدير

"شركة مساهمه مصريه"

قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر سنة 2022

2021 / 12 / 31	2022 / 12 / 31	رقم الإيضاح	الأصول
جنية مصري	جنية مصري		الأصول الغير متداولة
4,762,814	10,165,754	5	أصول ثابتة بالصافي
148,335	-	6	أصول ضريبية مؤجلة
4,911,149	10,165,754		إجمالي الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
87,332	-		المخزون
19,781,888	9,039,788	7	العلاء و اوراق القبض
48,341	-	8	اعمال تحت التنفيذ
8,252,627	11,722,512	9	مدينون و ارصدة مدينة اخرى
2,154,039	8,244,273	10	النقدية بالصندوق و البنوك
30,324,227	29,006,573		اجمالي الاصول المتداولة
35,235,376	39,172,327		اجمالي الاصول
			حقوق الملكية
8,000,000	8,000,000	11	راس المال المدفوع
293,090	581,050		احتياطي قانوني
2,301,995	7,775,075	12	ارباح مرحلة
5,759,209	11,141,673		صافي ربح
16,354,294	27,497,798		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات المتداولة
55,000	500,000	13	مخصصات
14,681,439	7,076,954	14	دائون و ارصدة دائنة اخرى
1,996,196	-	15	تسهيلات ائتمانية بنكية
2,148,447	3,981,429	16	التزامات ضريبية مستحقة
18,881,082	11,558,383		إجمالي الالتزامات المتداولة
			التزامات غير متداولة
-	116,146	6	التزامات ضريبية مؤجلة
-	116,146		اجمالي الالتزامات غير المتداولة
35,235,376	39,172,327		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المتممة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية

. تقرير مراقب الحسابات مرفق



رئيس مجلس الإدارة



2

المدير المالي

محمد زبدان

شركة الفانار للمقاولات العمومية و الانشاءات و التجاره و الاستيراد و التصدير

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل عن السنة الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر سنة 2022

<u>2021 /12 /31</u>	<u>2022 /12 /31</u>	
<u>جنية مصرى</u>	<u>جنية مصرى</u>	
57,714,093	84,608,970	الايرادات النشاط
		يخصم
(49,423,477)	(66,987,879)	تكاليف النشاط
<u>8,290,616</u>	<u>17,621,091</u>	مجمل الربح
		(يخصم) يضاف
(773,060)	1,191,937	مصروفات عمومية و إدارية
(40,695)	44,016	اهلاك
318	40,188	فوائد دائنة
-	190,616	خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة العملاء
-	836,183	خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة المدينون و الارصدة المدينة الاخرى
-	11,764	خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة ارصدة البنوك
-	445,000	مخصص ضرائب محتملة
(99)	3,883	فروق عملة
<u>7,477,080</u>	<u>14,945,646</u>	صافي الربح قبل الضرائب
		(يخصم) يضاف
47,352	(264,481)	الضريبه المؤجله
(1,765,223)	(3,539,492)	ضريبة الدخل
<u>5,759,209</u>	<u>11,141,673</u>	صافي الربح بعد الضرائب
<u>0.72</u>	<u>1.39</u>	نصيب السهم من صافي الربح

الإيضاحات المتممة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية

. تقرير مراقب الحسابات مرفق

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

3



محمد زبدان

شركة الفنار للمقاولات العمومية و الانشاءات و التجاره و الاستيراد و التصدير

"شركة مساهمه مصريه"

قائمة الدخل الشامل عن السنة الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر سنة 2022

<u>2021 /12 /31</u>	<u>2022 /12 /31</u>	رقم الإيضاح	
جنية مصري	جنية مصري		صافي الربح
5,759,209	11,141,673		يخصم
-	-		الدخل الشامل الاخر
<u>5,759,209</u>	<u>11,141,673</u>		اجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات المتممة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية

تقرير مراقب الحسابات مرفق .

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي



محمد زاهد

شركة الفنار للمقاولات العمومية و الانشاءات و التجاره و الاستيراد و التصدير

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو سنة 2022

الاجمالي جنيه مصري	صافي الربح جنيه مصري	أرباح مرحلة جنيه مصري	احتياطي قانوني جنيه مصري	رأس المال جنيه مصري	
13,743,532	402,343	5,068,216	272,973	8,000,000	الرصيد في 31 / 12 / 2020
-	(402 343)	402,343	-	-	المحول الى الأرباح المرحله
-	-	(20 117)	20,117	-	الاحتياطي القانوني
-	-	2,550	-	-	تسويات علي الأرباح مرحله
5,759,209	5,759,209	-	-	-	صافي ربح العام
19,505,291	5,759,209	5,452,992	293,090	8,000,000	الرصيد في 31 / 12 / 2021
(3 150 997)	-	(3 150 997)	-	-	أثر التطبيق الاولي لمعيار المحاسبية
16,354,294	5,759,209	2,301,995	293,090	8,000,000	الرصيد المعدل في 1 يناير 2022
-	(5 759 209)	5,759,209	-	-	المحول الى الأرباح المرحله
-	-	(287 960)	287,960	-	الاحتياطي القانوني
1 831	-	1 831	-	-	تسويات علي الأرباح مرحله
11,141,673	11,141,673	-	-	-	صافي ربح العام
27,497,798	11,141,673	7,775,075	581,050	8,000,000	الرصيد في 31 / 12 / 2022

الإيضاحات المتممة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية
تقرير مراقب الحسابات مرفق .

رئيس مجلس الإدارة



5

المدير المالي

محمد زبدان

شركة الفنار للمقاولات العمومية و الانشاءات و التجاره و الاستيراد و التصدير

"شركة مساهمه مصريه"

قائمة التدفقات النقدية عن السنة الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر سنة 2022

2021 /12 /31	2022 /12 /31	
جنية مصري	جنية مصري	
7,477,080	14,945,646	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (1)
		صافي الربح قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
491,829	531,959	اهلاك العام
(318)	(40,188)	فوائد دائنة
99	3,883	فروق عملة
(3,148,447)	1,831	تسويات على ارباح مرحله
4,820,243	15,443,131	أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(87,332)	87,332	التغير في المخزون
(16,161,526)	10,551,484	التغير في العملاء
178,431	48,341	التغير في اعمال تحت التنفيذ
(5,960,042)	(4,306,068)	التغير في مدينون وأرصدة مدينة اخري
13,657,383	(11,143,977)	التغير في دائنون وأرصدة دائنة اخري
1,996,196	(1,996,196)	التغير في التسهيلات الائتمانيه
184,380	3,598,205	التغير في التزامات ضريبية مستحقة
318	40,188	فوائد دائنة محصلة
3,150,997	1,483,563	المكون من المخصصات
(144,705)	(1,765,223)	ضرائب دخل مدفوعه
1,634,343	12,040,780	صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (2)
(48,757)	(5,934,899)	مدفوعات لشراء اصول ثابتة
(48,757)	(5,934,899)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار (2)
1,573,888	6,094,117	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفتره (1)+(2)
(99)	(3,883)	فروق العمله
580,250	2,154,039	النقدية وما في حكمها في بداية العام
2,154,039	8,244,273	النقدية وما في حكمها في نهاية العام

الإيضاحات المتممة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية

تقرير مراقب الحسابات مرفق .

رئيس مجلس الإدارة



المدير المالي

محمد زبدان

شركة الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير
" شركة مساهمة مصرية "

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(1) نبذة عن الشركة

1/1 نشأة الشركة :

تأسست شركة الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير " شركة مساهمة مصرية " وفقاً لأحكام القانون 159 لسنة 1981 وتعديلاته بتاريخ 26 يناير 2009 .

1/2 غرض الشركة :

بغرض أعمال المقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والإستيراد والتصدير بالإضافة إلي نشاط استصلاح الأراضي وتقسيم الأراضي مع مراعاة في ذلك القرار الوزاري رقم 350 لسنة 2007 والقرار الجمهوري رقم 356 لسنة 2008 .

1/3 مقر الشركة :

شارع الجيش بجوار عملية المياه – الصف – الجيزة

1/4 فروع الشركة :

الدور الأرضي – فيلا رقم 89 حي البنفسج – التجمع الأول – القاهرة .

1/5 السجل التجاري :

تم القيد الشركة في مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة 24097 بتاريخ 26 يناير 2009 ومجدد بتاريخ 26 فبراير 2019 .

1/6 مدة الشركة :

مدة الشركة 25 عاماً تبدأ من 26 يناير 2009 وحتى 25 يناير 2034 .

1/7 الفترة المالية :

تبدأ الفترة المالية للشركة من أول يناير من كل عام وتنتهي 31 ديسمبر من كل عام .

1/8 حق الإدارة :

السيد / أحمد محمود عيسى – رئيس مجلس الإدارة .

(2) أسس إعداد القوائم المالية :

2/1 الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين :

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية السارية .

2/2 أسس القياس :

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لغرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية .



2/3 إصدار القوائم المالية :

تم اعتماد إصدار القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من مجلس إدارة الشركة في 28 فبراير 2023 .

2/4 عملة العرض وعملة التعامل :

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل الأساسية للشركة .

2/5 استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، والمصروفات، والأصول، والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من إفصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية. وقد ينشأ عن عدم التأكد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

ويجري مراجعة التقديرات وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يجري خلالها مراجعة التقديرات.

وفيما يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للشركة:

التقديرات

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لأرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

عند قياس مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة، تستخدم الإدارة نموذج خسارة الائتمان المتوقعة والافتراضات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني مثل احتمالية تعثر العميل عن السداد.

تأخذ الإدارة في الاعتبار الأحكام والتقديرات التالية:

- تطوير نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.
- تحديد المعايير التي تشير إلى إذا ما كان هناك ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان وبالتالي ينبغي قياس مخصصات للموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة والتقييمات النوعية.
- تقسيم الأصول المالية عندما يتم تقييم خسارة الائتمان المتوقعة على أساس جماعي
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد والخسارة عند التعثر عن السداد ، و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وترجيحات احتمالها لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة

العمر الإنتاجي للأصول الثابتة

تحدد إدارة الشركة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة بغرض حساب الإهلاك. ومن شأن هذا التقدير أن يُحدد عقب النظر في العمر الإنتاجي المتوقع للأصل أو الإهلاك المادي للأصول. وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الإهلاك تتسق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لمدى قدرة الشركة على الاستمرار في القيام بأعمالها وفق مبدأ الاستمرارية والشركة على قناعة بأنها تملك الموارد الكفيلة للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تؤثر على قدرة الشركة في مواصلة أعمالها. وبالتالي، وبالنسبة لهذا الإصدار، أعدت القوائم المالية الموحدة وفق مبدأ الاستمرارية



الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في مصر. ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة. ولقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، وازعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعمليات الفحص التي تجريها السلطات الضريبية في مصر. ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدة منها الخبرة بالفحوصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصحة الضرائب المسؤولة. وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضيع عدة وفقاً للظروف السائدة في مصر في ذلك الحين.

ويجري الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والمرحلة بحيث يكون من المحتمل أن يقابلها أرباح خاضعة للضريبة يمكن استخدام هذه الخسائر لتغطيتها. ويتحتم أن تحدد أحكام الإدارة الجوهرية مبلغ الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، وذلك استناداً إلى التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل فترة من فترات إعداد التقرير. ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات

على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وعند احتساب القيمة الاستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(3) ملخص لأهم السياسات المحاسبية :

- السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية .

3/1 ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام أسعار صرف ثابتة يتم تعديلها في حالة وجود تغيير جوهري في سعر صرف أي عملة.

ويتم ترجمة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الأرباح أو الخسائر

ويتم ترجمة الأصول والخصوم ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.

ويتم ترجمة الأصول والخصوم ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التي تحددت فيه القيمة العادلة.

3/2 الأصول الثابتة واهلاكاتها :

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة. وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها، تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات. وبالمثل، عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال. ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تحققها.

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في المكان والحالة التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بتابع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الافتراضي للأصل.



يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي:

معدل الإهلاك	العمر الافتراضي	أسم الأصل
5 %	20	مباني وإنشاءات
20%	5	تجهيزات وتركيبات
6%	16.66	أثاث
12.5 % - 33.33 %	3 - 8	عدد وأدوات
20%	5	حاسبات آلية ومستلزماتها
20%	5	سيارات
20%	5	آلات ومعدات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد اضمحل. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال

للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية. وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الاصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

3/3 تحقيق الإيراد :

تقوم الشركة بإدراج الإيرادات من العقود مع العملاء استناداً إلى نموذج من خمس خطوات مبين في المعيار 48:

الخطوة (1): تحديد العقد مع العميل: العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينتج عنه حقوق والتزامات الزامية ويوضح المعايير التي يجب استيفاؤها لكل عقد.

الخطوة (2): تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد للعميل حسب العقد من أجل نقل بضائع أو تقديم خدمات للعميل.

الخطوة (3): تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو الثمن المتوقع من الشركة مقابل تناقل البضائع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (4): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمقدار مقرر للثمن المتوقع تحصيله من البضائع أو الخدمات لقاء تأدية التزام الأداء.

الخطوة (5): إدراج الإيرادات عند (أو حينما) تستوفي المنشأة التزام الأداء.



تستوفي الشركة التزام الأداء وتقوم بإدراج الإيرادات على مدى مدة العقد إذا ما حققت أي من المتطلبات التالية:

حصول العميل على المنافع الناتجة عن أداء الشركة واستهلاك تلك المنافع في ذات الوقت، أو أداء الشركة يؤدي إلى إنشاء أو تحسين أصل واقع تحت سيطرة العميل وقت التحسين أو الإنشاء، أو أداء الشركة للالتزام لا يُكون أصلاً لاستخدامات أخرى للمجموعة، كما يكون للمجموعة الحق في الحصول المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه واجب النفاذ.

بالنسبة للالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه سيتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

عندما تقوم الشركة باستيفاء التزام أداء من خلال تسليم البضائع المتفق عليها أو تقديم الخدمات، فإن الشركة بذلك تقوم بإيجاد أصل بناءً على العقد مقابل الثمن الذي حصلت عليه جراء الأداء. وإذا ما تجاوز مبلغ الثمن المفوتر للعميل مبلغ الإيرادات المدرجة فهذا يزيد من التزام العقد.

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم أو المستحق القبض مع الأخذ بالحسبان شروط الدفع التعاقدية المحددة.

يتم إدراج الإيرادات في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة بمقدار الحد المتوقع لتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة مع إمكانية قياس الإيرادات والتكاليف - حيثما ينطبق - بصورة يعتد بها

أنواع الإيراد

- تتضمن الإيرادات من عقود المقاولات القيمة المبدئية لكل عقد مقاولة بالإضافة لأوامر التغيير أو الحوافز أو المطالبات اللاحقة على التعاقد بشرط توافر توقع كافي عن تحقيق القيمة وإمكان تقديرها بشكل موثوق فيه وحينما يمكن تقدير نتائج المقاولات بشكل موثوق فيه يتم الاعتراف بالإيرادات على مدار زمني طبقاً لمعيار الإيراد رقم (48).

3/4 الإضمحلال في قيمة الأصول :

الأصول الثابتة :

- يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة - بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة - في تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض في قيمتها وفي حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الاستيردادية المتوقعة .
- في حالة إنخفاض القيمة الاستيردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الإنخفاض في قيمة الأصل كمصروف في قائمة الدخل ، وذلك بعد خصم أي فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل ، وفي حالة ارتفاع القيمة الاستيردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر انخفاض نفس الأصل المحمل كمصروف والذي سبق إدراجه بقائمة الدخل .

الأصول المالية غير المشتقة :

- تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة لـ:
- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة،
- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- الأصول الناشئة عن العقد
- تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر
- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير، و



- أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي.
 - دائماً ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمرها.
- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.
- تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفترة أكثر من 30 يوم.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسهيل الضمان (إن وجد)، أو
 - الأصل المالي قد مضى عليه فترة أكثر من 90 يوماً
- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار"
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال فترة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير) أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً)
- الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر لانخفاض قيمتها. وفي حالة وجود أي مؤشر لانخفاض القيمة يتم تقدير القيمة الاستردادية لهذه الأصول.

يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا ما كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الاستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

وعند إجراء تقدير للقيمة الاستخدامية لأصل ما يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن الاستخدام وتطبيق سعر الخصم بعد الضرائب الذي يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو الوحدة المولدة للنقد. ولأغراض اختبارات الانخفاض في القيمة فإن الأصول التي لا يمكن اختبارها بشكل منفصل يتم تجميعها معاً في أصغر مجموعة للأصول والمولدة للتدفقات النقدية من خلال الاستمرار في

الاستخدام والتي تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة في غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول (الموحدات المولدة للنقد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بقائمة الدخل. ويتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حدود وبيحث لا يتجاوز القيمة الدفترية للأصل التي كان سيتم احتسابها بعد خصم الاهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسائر الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.



ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الأرباح أو الخسائر

3/5 المخزون :

- تقاس قيمة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ، وتعرف صافي القيمة البيعية على أنها السعر التقديري للبيع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ، وكذلك أية تكلفة يستلزمها أتمام عملية البيع ، ويتم اتباع طريقة المتوسط المرجح في تسعير قيمة المخزون المنصرف من المخازن .

3/6 العملاء والحسابات المدينة الأخرى :

يتم إثبات العملاء والمدينون المتنوعون بالقيمة الأصلية للفاخرة ناقصاً خسائر الاضمحلال.

يتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال في الفترة التي حدث فيها.

3/7 الموردون والحسابات الدائنة الأخرى :

يتم الاعتراف بالالتزامات بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها سواء استلمت الشركة فواتير من الموردين أو لم تستلم.

3/8 المصروفات :

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف.

3/9 الإحتياطيات :

الإحتياطي القانوني :

- طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب 5 % من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ الإحتياطي 50 % من رأس المال المصدر ، ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع .

الإحتياطيات الأخرى :

- يجوز للجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى .

3/10 ضريبة الدخل :

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للإغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالمركز المحاسبي (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.



ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل تخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

يتم إدراج الضريبة الجارية والمؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

3/11 قائمة التدفقات النقدية :

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشمل النقدية وما في حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل والتي لا تتجاوز ستة أشهر .

3/12 الارتباطات التعاقدية في إقتناء أصول ثابتة في المستقبل :

- لا يوجد ارتباطات تعاقدية في إقتناء أصول ثابتة في المستقبل .

3/13 الالتزامات العرضية والمسئوليات الإجتماعية :

- الإلتزامات العرضية تتمثل في خطابات الضمان المصدرة للعملاء .

- حصلت الشركة من البنك الأهلي المصري على خطابات ضمان بمبلغ 145,750 جنيه مصري مغطاة بالكامل .

3/14 القيمة الدفترية للأصول المعطلة :

- لا توجد أصول معطلة لدى الشركة .

3/15 القيمة الدفترية للأصول التي تم اهلاكها بالكامل ولا زالت تستخدم :

- لا توجد أصول دفترية تم اهلاكها بالكامل ولا زالت تستخدم .

3/16 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :

- تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية لمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة .

3/17 التاجير :

تبرم الشركة عقودا لتأجير بعض الأصول اللازمة لمزاولة أنشطة الشركة (طرف مستأجر)، وتقوم الشركة بتحديد وتصنيف عقود التاجير الحالية إلى عقود تأجير، وعقود تأجير قصيرة الأجل (12 شهر أو أقل). يكون العقد عقد تأجير إذا كان ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد إلى الشركة لفترة زمنية لقاء مقابل. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بعقود التاجير قصيرة الأجل باعتبارها مصروفا بطريقة القسط الثابت. يتم الاعتراف بأصل "حق انتفاع" وبالالتزام عقد التاجير في تاريخ بداية العقد. القياس الأولي "لأصل حق الانتفاع":
في بداية عقد التاجير يتم قياس أصل "حق انتفاع" بالتكلفة. وتتكون التكلفة من:

مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التاجير.

أي دفعات تأجير تمت في أو قبل بداية عقد التاجير ناقصا أي حوافز إيجار مستلمة.

أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة الشركة.

أي تكاليف مقدرة سوف تتكبدها الشركة لتفكيك أو إزالة الأصل أو إعادة الموقع إلى الحالة الأصلية وفقا لشروط عقد التاجير.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع": يتم قياس أصل "حق الانتفاع" في أي تاريخ بعد نهاية تاريخ عقد التاجير بتطبيق "نموذج التكلفة":



- تكلفة الأصل عند القياس الأولي، مطروحا منها
- مجمع الاستهلاك، ويتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.
- أي خسائر اضمحلال
- ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد التأجير

القياس الأولي للالتزام عقد التأجير:

في تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، محسوبة باستخدام سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للشركة في ذلك التاريخ.

القياس اللاحق للالتزام عقد التأجير:

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم قياس التزام عقد التأجير بما يلي:
- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد التأجير
 - تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار
 - إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس إي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير المحددة
- يتم عرض أصول "حق الانتفاع" بقائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول الأخرى.
يتم عرض "التزامات عقود التأجير" بقائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى.
يتم عرض مصروف الفائدة على التزام عقد التأجير في قائمة الأرباح والخسائر بشكل مستقل عن مصروف استهلاك أصل "حق انتفاع"، ويعرض مصروف الفائدة ضمن "المصروفات التمويلية".

3/18 الفوائد الدائنة :

- الفوائد الدائنة يتم الاعتراف بها على أساس نسبة زمنية اخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

3/19 توزيعات الأرباح :

- يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي تقرر فيها الجمعية العامة هذه التوزيعات .

3/20 النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول :

- قد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلي استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل .
- الأساسي وعلى ذلك إذا استوفت هذه الأصول شروط الاعتراف بالأصل ومن المحتمل أن يحقق استخدام هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء الأصل بدرجة عالية من الدقة .
- وان النفقات التي تحدث لاستبدال أو تجديد مكونات الأصل يمكن المحاسبة عنها عند الاقتناء كأصول جديدة ويتم استبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر المحاسبية .

3/21 القيمة العادلة :

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند القياس بالقيمة العادلة التي الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام في السوق الذي سيعود بأكبر فائدة علي الأصل أو الالتزام.



وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتُقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة. وتستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

وبجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية في فئات جوهرية على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأصول أو التزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد التقرير.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

3/22 المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكومي نتيجة لحدث سابق، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام.

وفي حالة استخدام الخصم، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر.



(4) الأدوات المالية وإدارة المخاطر :

4 / 1 القيمة العادلة للأدوات المالية :

- تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية للموردين وبعض الدائنين والحسابات الدائنة .
- طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والالتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية .

4 / 2 خطر الائتمان :

- يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ، ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث تقوم الشركة بتوزيع مخاطر الائتمان على نوعية متعددة من العملاء تتمثل في عدد كبير من العملاء ذو سعة حسنة بجانب الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة تقلل من خطر الائتمان إلي الحد الأدنى .

4 / 3 خطر العملات الأجنبية :

- يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغييرات في سعر الصرف والذي يثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية وطبقاً لسياسة الشركة فأنها لا تحصل على قروض بالعملات الأجنبية .

4 / 4 خطر سعر الفائدة :

- يتمثل خطر الفائدة في التغيير في أسعار الفائدة الذي قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال .

4 / 5 خطر السيولة :

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية و إتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية ، فإن إدارة الشركة تهدف الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة .

4 / 6 إدارة مخاطر رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال .

4 / 7 مخاطر التدفقات النقدية :

- تتمثل في مخاطر التغيير في التدفقات المستقبلية للاداء المالية بسبب التغيير في اسعار الفائدة في السوق .



شركة الفنار للمقاولات العموميه و الانشاءات التجاريه و الاستيراد و التصدير "شركة مساهمه مصريه"

الإيضاحات المتممه للقوائم الماليه عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2022

(5) الأصول الثابته

الإجمالي جنيه مصري	الالات و المعدات جنيه مصري	سيارات جنيه مصري	حاسبات الية و مستلزمات جنيه مصري	عدد وادوات جنيه مصري	تركيبات جنيه مصري	تجهيزات و جنيه مصري	مباني وانشاءات جنيه مصري	اراضي جنيه مصري	التكفه في 2021/12/31 الإضافات خلال العام
9493757	540844	110000	72609	4374142	151532	884630	3360000	3360000	2021/12/31
5934899	4460820	1464900	-	9179	-	884630	3360000	3360000	2022/12/31
15428656	5001664	1574900	72609	4374142	160711	884630	3360000	3360000	2021 / 12 / 31
4730943	350978	109999	51967	3695694	125405	396900	-	-	2021 / 12 / 31
531959	122563	48830	5187	298555	12592	44232	-	-	اهلاك العام
5262902	473541	158829	57154	3994249	137997	441132	-	-	2022 / 12 / 31
10165754	4528123	1416071	15455	379893	22714	443498	3360000	3360000	2022 / 12 / 31
4762814	189866	1	20642	678448	26127	487730	3360000	3360000	2021 / 12 / 31

- تم توزيع مصروف اهلاك العام علي النحو التالي :

2021 ديسمبر 31	2022 ديسمبر 31
451134	487943
407	44016
451541	531959

تكاليف النشاط ايضاح رقم 18

اهلاكات اداريه



الضريه الموجله

6

الضريه الموجله هي الضريه الناشئه عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الاصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الاسس المحاسبية التي يتم اعداد القوائم الماليه وفقاً لها هذا ويتم تحديد قيمة الضريه الموجله بناءً على الطريقة المستخدمة والتي تم بها تحقق او تسوية القيمة الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريه المستخدمة والسارية في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي وتتمثل فيما يلي :-

2021 /12 /31	2022 /12 /31	
جنية مصري	جنية مصري	
اصل	التزام	
47352	(264481)	[الاهلاك المحاسبى - الاهلاك الضريبي] الاصول الثابته 22,5 %
100983	148335	22.5 × (1,707,428 - 531,959)
148335	(116146)	الضريه الموجله للعام السابق
		صافى الضريه الموجله التي ينشأ عنها التزام

عملاء و اوراق قبض

7

2021 /12 /31	2022 /12 /31	
جنية مصري	جنية مصري	
19796102	9244618	عملاء
(14214)	(204830)	يخصم :-
19781888	9039788	الاضمحلال في ارصده العملاء

أعمال تحت التنفيذ

8

2021 /12 /31	2022 /12 /31	
جنية مصري	جنية مصري	
48341	-	خط شبكات محطه معالجه المياه
48341	-	

مدينون وأرصده مدينة أخرى

9

2021 /12 /31	2022 /12 /31	
جنية مصري	جنية مصري	
9524129	13697993	تامينات لدى الغير
165847	165847	ضرائب القيمة المضافة
145750	145750	غطاء خطابات الضمان
1637442	1594646	ضرائب الخصم من المنبع
-	175000	موردين دفعات مقمه
(3220541)	(4056724)	يخصم :-
8252627	11722512	خسائر ائتمانية متوقعة

يتمثل رصيد تامينات لدي الغير في ضمان الاعمال (ابتدائيه - نهائيه) التي تخصم في المستخلصات و ترد بعد استلام العميل للمشروع و حسب ماهو مذكور بالعقود المبرمه مع المقاول العام للمشروع

غطاء خطابات الضمان هو لخطابات ضمان نهائيه مقدمه للعملاء و تبلغ نسبة الغطاء 100%



<u>2021 /12 /31</u>	<u>2022 /12 /31</u>	
جنية مصري	جنية مصري	
39733	201037	النقدية بالصندوق
		<u>النقدية بالبنوك</u>
1579178	270103	البنك الاهلي المصري
6826	10530	البنك الاهلي المصري - دولار
-	124329	بنك الإمارات دبي الوطني
-	7121736	بنك سي اي بي
540000	540000	ودائع البنك الاهلي المصري
		يخصم :-
(11698)	(23462)	خسائر ائتمانية متوقعة
2154039	8244273	

راس المال

11

بلغ راس المال المرخص به 40,000,000 جنيه " فقط اربعون مليون جنيهاً مصري لا غير ".
بلغ راس المال المصدر و المدفوع مبلغ 8,000,000 " فقط ثمانية مليون جنيهاً مصري لا غير " موزعا علي 8,000,000 سهم بقيمة اسميه جنيه للسهم (فقط جنيه مصري لا غير)

و كان هيكل المساهمين في 2022 /12/31 كالتالي:

نسبه المساهمه	راس المال المدفوع	عدد الاسهم	المساهم
0.14	1121735	1121735	احمد محمود عيسي محمد
0.11	889858	889858	ابراهيم محمود عيسي محمد
0.13	1048407	1048407	خالد محمود عيسي محمد
0.09	741660	741660	عاطف محمود عيسي محمد
0.10	764771	764771	ايمن محمود عيسي محمد
0.06	503000	503000	محمود فراج ابو اليسر فراج
0.37	2930569	2930569	مساهمون آخرون
1	8000000	8000000	

ارباح مرحلة

12

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/09/30</u>	
جنيه مصري	جنيه مصري	
5068216	2301995	رصيد اول المده
402343	5759209	صافي ربح عام 2021
		يضاف(يخصم) :-
2550	1831	تسويات
(20117)	(287960)	احتياطي قانوني
(3150997)	-	أثر التطبيق الاولي لمعيار المحاسبية الجديدة المصري رقم 47
2301995	7775075	



مخصصات

13

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
55000	500000	مخصص ضرائب محتملة
55000	500000	

هذه المخصصات عبارة عن مخصص مطالبات ضريبية

دائنون وأرصدة دائنة أخرى

14

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
14312352	6429818	مقاولون وموردون
111500	251880	تامينات للغير ضمانات اعمال
104247	298215	اجور مستحقة- مصاريف مستحقة - مساهمه تكافليه
-	96690	اوراق دفع
144375	-	مساهمه تكافليه مستحقة
8604	-	مصروفات مستحقة - فوائد تسهيلات بنكيه
361	351	صندوق اسر الشهداء
14681439	7076954	

تسهيلات بنكية دائنة

15

- تتمثل التسهيلات الائتمانية في تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل حصلت عليها الشركة من البنك التجاري الدولي بموجب عقد التسهيلات المورخ في 23/9/2021 بين البنك والشركة طبقا لمبادره البنك المركزي بفائده قدرها 5% , وذلك لتمويل راس المال العامل المشترك

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
1996196	-	تسهيلات ائتمانية بنك سي أي بي
1996196	-	

التزامات ضريبية مستحقة

16

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
378768	438830	ضرائب الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة
2800	-	ضريبة الدمغة
1765223	3539492	ضريبة الدخل
1656	3107	ضريبة كسب العمل
2148447	3981429	



ايرادات النشاط

17

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
84989	-	ايرادات اعمال منفده -المنصوره 4.5
723170	-	ايرادات داون تاون
126142	-	ايرادات مشروع 2300 فدان
2426	-	ايرادات القاعده علام - هايسندا باي
394989	-	ايرادات القاعده علام -سوان لايك
55517	-	ايرادات القاعده علام
1881880	-	ايرادات مشروع الصرف الصحي
972233	-	ايرادات مشروعات الهاشمه
47934934	-	ايرادات جنوب الوادي
517141	-	ايرادات مقر اداره مراسي
-	305702	ايرادات معالجه مياه اوراسكوم
-	6163865	ايرادات جنوب الوادي
5020672	47181157	ايرادات محور الضبعه
-	30958246	ايرادات سيلفر ساندس
57714093	84608970	

تكاليف النشاط

18

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
40369216	61502519	مقاولين باطن
5580827	802060	خامات
350	3380	تصوير ومطبوعات
589650	1016675	اجور عمال
218300	376101	نقل و ايجار سيارات
70191	45686	انتقالات
22553	72049	اكراميات
51647	52405	وقود
8311	28724	ضيافه وبوفيه
17655	580	كارتات طريق
94500	64500	ايجار شقق
13500	16656	تأمينات اجتماعية
1332850	1203352	تأمينات اجتماعية عملاء
19496	23775	مصاريف سيارات
15404	85134	عمولات بنكية على المشاريع
-	775	كمبيوتر وطابعات
-	2830	بريد وتليفون
8347	41249	مهمات
-	176023	اختبارات تربة ومجسات
246354	380465	رسوم قوى عاملة
259500	162173	تاجير معدات
540	13577	صيانة واصلاح معدات
50601	429248	سكن واعاشة العاملين
2551	-	متنوعه
451134	487943	الاهلاكات التشغيلية
49423477	66987879	



مصروفات عمومية وإدارية

19

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
277800	409950	اجور ومرتببات ومافى حكمها
3141	3784	ادوات كتابية
824	1006	تصوير ومطبوعات
92758	57554	رسوم ودمغات
3716	2778	مياه وكهرباء وغاز
17856	19656	تأمينات اجتماعية
2500	-	خدمات هيئة الرقابة المالية
23374	27209	بريد وتليفون وفاكس
7220	14187	مصروفات بنكية
17549	26865	عمولات بنكية ورسوم حيازة
9956	11194	بوفيه وضيافة
30534	23719	انتقالات
1125	1300	مستلزمات كمبيوتر
14000	10648	ض الدخل
2800	-	ضريبة الدمغة
17000	36000	استشارات مالية وهندسية
20000	16500	اتعاب مهنيه
144375	211522	المساهمة التكافلية
17589	1005	مصروفات سيارة
6870	8747	صيانة واصلاح
-	23089	غرامات
-	15960	دعاية وعلان
-	112734	ضريبة كسب العمل
61638	156530	متنوعة
435	-	اكراميات
773060	1191937	

<u>2021/12/31</u>	<u>2022/12/31</u>
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
5759209	11141673
8000000	8000000
0.72	1.39

نصيب السهم من صافى الربح

20

صافى ربح العام
مقسوم على
عدد الاسهم العاديه القائمه خلال السنه



(21) التغيير في السياسات المحاسبية :

أن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية مماثلة لتلك المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، باستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة السارية المفعول في 1 يناير 2021 . طبقت الشركة المعايير الجديدة التالية لأول مرة بطريقة الأثر التراكمي للتطبيق الأولي ان وجد، علي انه تعديل في الرصيد الافتتاحي للارباح المرحلة في 1 يناير 2021 ولا يتم تعديل المعلومات المقارنة بمتطلبات المعايير الجديدة .

- معيار المحاسبة المصرية رقم 47 "الأدوات المالية"
- معيار المحاسبة المصرية رقم 48 "الإيراد من العقود مع العملاء"
- معيار المحاسبة المصرية رقم 49 " عقود الإيجار "

تعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية

في 18 مارس 2019، اصدرت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، هذا وقد تم نشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 ابريل 2019،
في 17 سبتمبر 2020، أصدر رئيس الوزراء قرارا رقم 1871 لسنة 2020 بتأجيل تطبيق معيار المحاسبة المصري (47) الأدوات المالية , معيار المحاسبة المصري (48) الإيراد من العقود مع العملاء, معيار المحاسبة المصري (49) عقود الإيجار التي سبق اصدارها في 28 مارس 2019 و تؤجل التعديلات الواردة في هذا القرار المواعيد الفعلية الإلزامية لتطبيق المعايير الجديدة من 1 يناير 2020 إلى 1 يناير 2021

وفيما يلي اهم التعديلات التي تنطبق على الشركة وتاريخ السريان وتأثيرها على القوائم المالية (إن وجد).

1-1-2 معيار المحاسبة المصري 47: الأدوات المالية:

معيار المحاسبة المصري 47 "الأدوات المالية" والذي حل محل معيار المحاسبة المصري 26 الأدوات المالية والتي تتعلق بالاعتراف والتبويب والقياس للأصول والالتزامات المالية وأستبعاد الادوات المالية وأنخفاض قيمة الاصول المالية , تم إصدار معيار المحاسبة المصري 47 في أبريل 2019 ويبدأ تطبيق المعيار اعتبارا من 1 يناير 2021 ، مع إمكانية التطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، يجب التطبيق بأثر رجعي ولكن تعديل معلومات المقارنة ليس إلزامي. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بشكل مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحدودة. اختارت الشركة عدم التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المصري 47.

الأصول المالية للشركة تفي بشروط التصنيف بالتكلفة المستهلكة ولا يوجد أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتطلب نموذج الاضمحلال الجديد الاعتراف بمخصصات الاضمحلال في القيمة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر الائتمانية المتكبدة كما هو الحال في معيار المحاسبة المصري 26. وهو ينطبق على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أصول العقود بموجب معيار المحاسبة المصري 48: الإيراد من العقود مع العملاء، والإيجار مستحق التحصيل، وارتباطات القروض وبعض عقود الضمان المالي.

بينما تخضع النقدية وما في حكمها أيضا لمتطلبات انخفاض القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 تطبق الشركة النهج المبسط لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 لقياس خسائر الائتمان المتوقعة التي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة علي مدي العمر لجميع الاصول المالية .

يتطلب المعيار الجديد أيضًا إيضاحات أكثر وتغييرات في طريقة العرض. من المتوقع أن يغير ذلك طبيعة ومدى إفصاحات الشركة عن أدواتها المالية.

يتطلب المعيار الجديد مراجعة الشركة للإجراءات المحاسبية والضوابط الداخلية المتعلقة بالأدوات المالية التي يتم إصدار التقارير بشأنها.



قامت إدارة الشركة بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة الواردة بالايضاح والتالي يمثل أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري 47 " الادوات المالية ":

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (47) جنيه مصري	أثر تطبيق معيار رقم (47) جنيه مصري	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26) جنيه مصري
8,252,627	(3,129,955)	11,382,582
19,781,888	(9,344)	19,791,232
2,154,039	(11,698)	2,165,737
	<u>(3,150,997)</u>	

خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة ارصدة المدينون و الارصدة المدينة الاخرى
خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة العملاء
خسائر ائتمانية متوقعة في قيمة ارصدة البنوك
مجموع التعديلات على حقوق الملكية والأرباح المرحلة

2-1-2 معيار المحاسبة المصري 48: الإيراد من العقود مع العملاء:

حل معيار المحاسبة المصري رقم 48 محل معيار المحاسبة المصري رقم 8 " عقود الإنشاءات" ومعيار المحاسبة المصري رقم 11 "الإيرادات".

ويبدأ سريانه اعتباراً من 1 يناير 2021، ويضع المعيار نموذجاً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء وبأي قيمة وتوقيت ذلك. يتم الاعتراف بالإيراد بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل نقل السلع أو أداء الخدمات المتعهد بها إلى العميل.

واستحدث معيار الإيراد الجديد نموذجاً مكوناً من خمس خطوات قائم على المبادئ المحاسبية بشأن الاعتراف بالإيرادات عند تقديم الخدمات للعميل تتمثل الخمس خطوات في الآتي:

- 1) تحديد العقود المبرمة مع العملاء .
- 2) تحديد التزامات الأداء في العقد :
- 3) تحديد سعر المعاملة .
- 4) تخصيص سعر المعاملة.
- 5) الاعتراف بالإيراد عند استيفاء التزامات الأداء.

يلزم المعيار المنشآت أن تمارس تقديراً محاسبياً، أخذة في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق كل خطوة من النموذج علي العقود المبرمة مع عملائها . كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول علي عقد والتكاليف التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد .

قامت الشركة بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة وليس هناك أثر جوهري هام أو تعديلات في المبالغ المعترف بها في القوائم المالية ناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) علي الأرباح المرحلة في 1 يناير 2021 و علي طريقة اثبات إيرادات الشركة.

2-1-3 معيار المحاسبة المصري 49: عقود التأجير:

تم إصدار معيار المحاسبة المصري 49 في أبريل 2019 ويبدأ تاريخ سريانه من 1 يناير 2021. سيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري 20 " القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي " . والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تقدم هذه المعطيات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يقدم المعيار الجديد نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمستأجر حيث يقوم المستأجر في تاريخ بداية عقد التأجير بالاعتراف بحق انتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير

المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر كعقود تأجير تشغيلي او عقود تأجير تمويلي. وهناك إعفاء اختياري لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة.

يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد التأجير واصل حق الانتفاع عندما يكون هناك تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية والنتيجة من تغير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد تلك الدفعات.

يسمح المعيار للمستأجر الاعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بعقود التأجير قصيرة الاجل أو عقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة، باعتبارها مصروفاً اما بطريقة القسط الثابت علي مدي مدة الإيجار أو أساس منتظم اخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط منفعة المستأجر.

قامت الشركة باثبات التزامات عقود الإيجار التي تم تبويبها سابقا علي انها "عقود ايجار تشغيلي" بموجب معيار المحاسبة المصري رقم 20 "عقود الإيجار". تم قياس هذه الالتزامات بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار مخصومة باستخدام معدل الاقراض الاضافي للمستأجر اعتباراً من 1 يناير 2021 وكان المتوسط المرجح لمعدل الاقراض الاضافي للمستأجر المطبق علي التزامات الإيجار في 1 يناير 2021 هو % 17,5 عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 لأول مرة استخدمت الوسائل العملية التالية التي يسمح بها المعيار:

- استخدام سعر خصم موحد لمجموعة من عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة الي حد مناسب
- الاعتماد علي التقييمات السابقة بشأن ما اذا كانت عقود الإيجار هي عقود معاوضة .
- معالجة عقود الإيجار التشغيلية مع مدة ايجار متبقية أقل من 12 شهرا في 1 يناير 2021 كعقود ايجار قصيرة الاجل .
- استخدام الادراك المتأخر في تحديد مدة الإيجار حيث يتضمن العقد خيارات لتمديد أو انتهاء العقد .

قامت الشركة بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة وليس هناك أثر جوهري هام أو تعديلات في المبالغ المعترف بها في القوائم المالية ناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) علي الأرباح المرحلة في 1 يناير 2021 و علي طريقة اثبات ايجارات الشركة.



(22) الموقف الضريبي :

1-22 ضريبة أرباح شركات الأموال :

- الشركة تحاسب بمأمورية ضرائب مركز كبار ثان اكتوبر تحت رقم 337829365 .
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية المعتمدة منا في المواعيد القانونية وأخر إقرار تم تقديمه عن الفترة المالية 2021/12/31 .
- الفترة من 2009/1/25 حتى 2009/12/31 تم اعتماد الإقرار الضريبي وبالتالي لا يتم فحصها .
- السنوات 2010 / 2011 تم فحصها تقديري وتم الطعن وصدر قرار إعادة الفحص وجاري الفحص .
- سنة 2012 تم اعتماد الإقرار وبالتالي لم يتم فحصها .
- السنوات 2013 / 2014 تم فحصها تقديري وتم الطعن وصدر قرار إعادة الفحص وجاري الفحص .
- السنوات 2015 / 2021 لم يتم فحصها حتى الآن .

2-22 ضريبة الأجور والمرتببات :

- السنوات من بداية النشاط حتى 2012 تم التصالح بلجنة إنهاء المنازعات وتم السداد وجاري التسوية .
- السنوات 2013 / 2021 لم يتم فحصها حتى الآن .

3-22 ضريبة الدمغة :

- لم يتم فحص الشركة حتى الان .

4-22 ضريبة القيمة المضافة :

- لم يتم فحص الشركة حتى الان .

(23) الموقف القانوني :

- لا يوجد قضايا مرفوعة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة .



شركة الفنار للمقاولات العمومية والانشاءات والتجارة والاستيراد والتصدير " شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

24) طريقة احتساب ضريبة الدخل

14,945,646	صافي الربح
	يضاف :
531.959	الاهلاك المحاسبي
1,483,563	المخصصات
477,335	ما زاد عن 7 % من المصروفات العمومية
17,438,503	إجمالي الربح الضريبي
	يخصم :
1,707,428	الاهلاك الضريبي
15,731,075	صافي الربح الضريبي
	سعر الضريبة 22.5 %
3,539,492	الضريبة المستحقة

رئيس مجلس الإدارة

(Handwritten signature)



المدير المالي

(Handwritten signature)